

خاتمة:

يتضح مما تقدم أن منظمة التجارة العالمية التي ولدت من رحم الجات وورثت كل ما تمخض عن جولاتها السابقة، فقد كرسَتْ نفسها لخدمة مصالح الدول تحت ستار حرية التبادل التجاري، وذلك من خلال عدة مبادئ وأهداف احتوتها اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية .

كما يمكن القول أن منظمة التجارة العالمية بما يحكمها من اطر قانونية وما زودت به من أهداف وشروط قد أضحت بلا شك عمود التجارة العالمية، وذات هيمنة كبيرة ، لهذا سعت مختلف دول العالم إلى المسارعة للانضمام إليها .

غير أن هناك عدة تأثيرات تتأثر بها هذه الدول خاصة في ما يتعلق بالسيادة، وهذا نتيجة بعض قواعد المنظمة وشروط الانضمام إليها والاتفاقات منظمة التجارة العالمية وما تحمله من التزامات.

وعلى العموم، فإن السيادة تظل أساساً قانونياً جوهرياً في القانون الدولي، ولكنها لم تعطى الأولوية في اهتمامات القانون الدولي التجاري، الذي يقدم مسألة الرفاهية على مسألة السيادة، كما أن المنظمة العالمية للتجارة تجبر الدولة الوطنية على التنازل عن حصانتها السيادية، بحيث تعاملها كمجرد متعامل اقتصادي عادي لا يملك أي امتيازات، اللهم تلك التي تعطيها إياه المفاوضات في هذا الشأن.

وهذا يطرح على البلدان النامية، عديد التحديات، فلا يجب عليها أن تنتظر أشياء ملموسة من عمالقة هذا النظام لأن ذلك قد يسقط هيمنتها عليه، فالتعايش مع النظام الجديد للتجارة العالمية أمر لا مناص منه، وفي هذه الظروف لا مفر للبلدان النامية من سلوك سبيلين في آن واحد لمواجهة التحديات التي تفرضها التحولات التي عرفها هذا النظام هما:

أولاً: العمل على تقليل الخسائر المحتملة و اغتنام الفرص الجديدة التي يتيحها النظام وتحويلها من فرص نظرية إلى فرص واقعية، وذلك بالدراسة المعمقة لنصوص هاته الاتفاقات و الفهم العميق لها و ما وراء نصوصها، والمطالبة من البلدان المتقدمة باحترام

التزاماتها في الاتفاقات و القرارات الوزارية و الإعلانات الخاصة بتقديم معاملة متميزة للبلدان النامية، كذلك الرفع من الكفاءة الإنتاجية لإقتصاداتها وتطوير جودة المنتجات لمواجهة المنافسة في الداخل والتمكن من الأنفاذ للأسواق الخارجية.

ثانيا: لا تكون لهذه الإجراءات أي فعالية إن لم تدعم بتكامل اقتصادي إستراتيجي بناء، هذا ما لم تحققه البلدان النامية إلى يومنا هذا رغم كثرة الموائيق والقرارات والاتفاقيات التي تبقى حابسة الأدراج بدون تفعيل وإن فعلت لا تكون في المستوى المطلوب.

وفي ضوء ما تقدم نشير إلى أن النظام التجاري العالمي الجديد لا يزال يحتاج إلى إصلاح في قواعده - الاتفاقات - حتى يحظى برضا دول وشعوب العالم النامي.